البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وأثرها على قيمة المؤسسة: دراسة مجموعة من المؤسسات الجزائرية، الفرنسية والإنجليزية

Intangibles' accounting choices and their impact on the value of company: Study of some Algerian, French and English companies

د. كيموش بلال[1] / جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة (الجزائر)، kimouchebilal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 10 / 07 / 2019 تاريخ القبول: 20 / 10 / 2019 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2019

ملخص

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة على قيم المؤسسات، انطلاقا من البيانات المالية للمؤسسات المدرجة في الأسواق المالية لثلاث بيئات اقتصادية، وهي: الجزائر، فرنسا وإنجلترا؛ خلال الفترة بين 2005 و2013، بالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد. وقد أشارت النتائج إلى أن العناصر غير الملموسة تمثل حصة معتبرة من قيم المؤسسات الفرنسية والإنجليزية، في حين كانت مساهمتها في قيم المؤسسات الجزائرية ضعيفة جدا؛ كما أثبتت النتائج أن المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة ملائمة لتقييم المؤسسات الجزائرية، الفرنسية والإنجليزية، غير أن قدرتها على تفسير القيم السوقية للمؤسسات كانت ضعيفة، باستثناء حالة المؤسسات الفرنسية؛ وعلى عكس المؤسسات الجزائرية، أثبتت الدراسة وجود تأثير للعناصر غير الملموسة على ملاءمة المقاييس المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات الفرنسية والإنجليزية، غير أن مساهمتها في زيادة القدرة التفسيرية للمقاييس المحاسبية التقليدية، كانت ضعيفة لدى المؤسسات الإنجليزية، وذلك بعكس المؤسسات الفرنسية.

الكلمات المفتاحية: البدائل المحاسبية، السياسات المحاسبية، العناصر غير الملموسة، قيمة المؤسسة، المقاييس المحاسبية التقليدية.

تصنيف JEL : M40 ؛ M41.

***Abstract*:**

This study analyzed the impact of intangibles' accounting choices on the values of companies, based on financial statements of listed companies on three different economic environments: Algeria, France and England. The study has been carried out during 2005-2013, based on multiple linear regression. The results indicated that intangibles represent a significant share of the values of French and English companies, while their contribution in the values of Algerian companies was very weak. It showed also that intangibles were value relevant in the three environments, but their power to explain market values of companies was weak, except for French companies. Unlike Algerian companies, the study indicated that intangibles affected positively the value relevance of accounting information for French and English companies, but this effect was very weak for English companies comparing with French companies.

Keywords: *Accounting choices, Accounting policies, Intangibles, Value of company, Traditional accounting measures.*

Jel Classification Codes: *M40 ; M41.*

[1] **المؤلف المرسل:** كيموش بلال، kimouchebilal@gmail.com

ا-تمهيد

شهدت بداية تسعينيات القرن العشرين الاعتراف فعليا بدور الموارد غير الملموسة في النشاط الاقتصادي، مما شكل نقطة تحول هامة بالنسبة للفكر الإداري والفكر الاقتصادي على حد سواء، وخصوصا مع استخدام مصطلح "رأس المال الفكري" لأول مرة عام 1990 من طرف (Ralph Stayer) للتعبير عن العناصر غير الملموسة، وحسبه فإنه "وبعدما كانت الموارد الطبيعية أهم مصادر الثروة القومية وأهم مكونات المؤسسات والمجتمع، أصبح رأس المال المادي ممثلا في النقد والموجودات الثابتة أهم مكونات المؤسسات والمجتمع، أما الآن فقد حل محلهما رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات المؤسسات"[1]. ويعكس ذلك التحولات التي مست النشاط الاقتصادي، وما نتج عنها من تغيرات جوهرية في عمليات توليد القيمة الاقتصادية، مما أثر من جهة في مكونات الثروة ومصادرها، كما أثر في أساليب إدارتها، وكذا طرق إدارة مختلف عمليات توليد القيمة الاقتصادية من جهة أخرى.

شهدت العشريتان الأخيرتان تركيزا كبيرا على العناصر غير الملموسة، سواء من طرف المؤسسات، الذين اتجهت نحو تكثيف الاستثمارات فيها، وتطوير ممارسات لإدارتها؛ أو من طرف الحكومات، التي اتجهت نحو دعم مشاريع البحث والتطوير في المؤسسات الخاصة والعمومية، ووضع إجراءات تنظيمية بخصوص العلامات التجارية وحقوق الملكية (وباقي العناصر غير الملموسة)، حماية للمخترعين والمبدعين والمؤسسات مالكة هذه الحقوق، كما أصبحت تهتم بإنشاء مراصد (Observatoires) قومية أو إقليمية خاصة بالعناصر غير الملموسة[2]. وإضافة إلى ذلك، اتجهت بحوث وكتابات الاقتصاديين والإداريين نحو تحديد مفاهيم للعناصر غير الملموسة وحصر مكوناتها، وتطوير نماذج لقياسها وأساليب لإدارتها، كما حاولت العديد من الدراسات إبراز أهمية العناصر غير الملموسة بالنسبة للمؤسسة ودورها في الاقتصاد القومي.

أثبتت الأدبيات السابقة أهمية العناصر غير الملموسة كمصدر للمزايا التنافسية وكعامل لتوليد القيمة والاستمرار والنمو، لذا أصبح ينظر إليها باعتبارها أهم مورد اقتصادي ، مما جعل منها أحد أبرز محددات الأداء الشامل للمؤسسات، في إطار القياس متعدد الأبعاد للأداء، الذي يعتبر مركز اهتمام العديد من الدراسات الإدارية والاقتصادية. ومن هذا المنطلق أصبح قياس العناصر غير الملموسة والإفصاح عنها موضوعا لعدة أعمال بحثية، مما أدى إلى بروز العديد من طرق القياس المالي للعناصر غير الملموسة، على غرار: "معامل القيمة الفكرية المضافة" (Value Added Intellectual Coefficient)، "نسبة توبن كيو" (Tobin's Q Ratio)، "القيمة السوقية المضافة" (Market Value Added). كما برزت عدة نماذج للإفصاح عن العناصر غير الملموسة وإدارتها على غرار: "بطاقة الأداء المتوازن" (Balanced Scorecard)، التي اقترحها (Norton & Kaplan) عام 1992؛ "مؤشر رأس المال الفكري" (Intellectual Capital Index)، الذي طوره (Roos & al.) عام 1997؛ "دليل العناصر غير الملموسة" (Intangible Assets Monitor)، الذي طوره (Sveiby) عام 1997؛ "نموذج المستكشف لرأس المال الفكري" (Navigator Model of Intellectual Capital)، الذي طورته شركة (Skandia) عام 1997... إلخ[3].

رغم الأهمية التي أصبحت تحضى بها العناصر غير الملموسة على المستويين الإداري والاقتصادي، إلا أن قياسها والاعتراف بها تعتبر من أهم المشاكل التي مازالت تواجه الفكر والممارسة المحاسبيين لعدة عقود. فالبدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة تشكل مصدرا للجدل والخلاف، ومن هنا أصبح قياس العناصر غير الملموسة والاعتراف بها في القوائم المالية أحد أهم أوجه القصور وأبرز نقاط الضعف في نظام القياس المحاسبي، رغم وجود عدة مداخل وأسس للقياس. ومن هذا المنطلق، فقد اهتمت الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة بتطوير ممارسات محاسبية لقياس الأصول غير الملموسة والاعتراف بها، وبعض التوجهات لعرضها والإفصاح عنها، بهدف إثراء القوائم المالية وزيادة ملاءمتها لاتخاذ القرارات.

عرفت البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة تطورا ملحوظا، خصوصا مع رواج أعمال التنميط المحاسبي على المستوى الدولي، وتولي مجلس معايير المحاسبة الدولية لهذه المهمة، حيث أسفرت أعمال المجلس عن عدة ممارسات محاسبية غير معهودة، أثارت الجدل وفتحت المجال للنقاش، ومن أهمها إلزام المؤسسات بضرورة الاعتراف ببعض البنود غير الملموسة المطورة داخليا كأصول. كما قام المجلس بإلغاء اهتلاك الشهرة ليحل محله اختبار تدني القيمة، وأوصى بضرورة الاعتراف بالعناصر غير الملموسة بشكل منفصل عن الشهرة قدر الإمكان، وأتاح الاعتراف بالعناصر غير الملموسة المحصل عليها في عمليات الاقتناء والاندماج كأصول، حتى ولو لم تكن المؤسسة المُقتَنَاة تعترف بها كأصول.

رغم الجدل الذي أثير حول البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، والتي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، بسبب المرونة المتاحة للمسيرين عند اختيارها، وكذا هوامش التقدير التي يتمتعون بها عند تطبيقها، إلا أن العديد من الكتاب أشاروا إلى أهمية تلك البدائل في توفير مقاييس كمية للعديد من البنود غير الملموسة. فهناك إجماع بينهم على أن المرونة المحاسبية المتاحة سوف تؤثر سلبا في موثوقية المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة، إلا أنهم أكدوا على أن تلك البدائل تسمح بتوفير مقاييس ملائمة لتقييم المؤسسة، وتفسير التغيرات التي تحدث في قيمتها، وسد الفجوة بين القيمة السوقية للمؤسسة وقيمتها الدفترية.

1.I -إشكالية البحث

بعد الإصلاحات التي مست هيئة معايير المحاسبة الدولية في بداية الألفية الجديدة، اتجهت العديد من الدول نحو تنظيم ممارساتها المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، سواء من خلال تبني هذه المعايير في حد ذاتها، كحالة دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمؤسسات المدرجة في السوق المالي بدء من 2005/01/01، أو من خلال تكييف الأنظمة المحاسبية مع هذه المعايير، كحالة الجزائر بدء من 2010/01/01.

تعتبر فرنسا وإنجلترا من أكبر الاقتصاديات في الاتحاد الأوروبي، كما تعتبر الممارسة المحاسبية في البلدين مرجعا لعدة دول حول العالم، وتتميز الممارسة المحاسبية في البلدين بعدة اختلافات سواء من حيث الأهداف والمفاهيم، أو من حيث أدوات وإجراءات التطبيق العملي، والتي ترجع إلى العوامل الاقتصادية والقانونية والثقافية. لكن هذه الاختلافات تلاشت بدء من 2005/01/01 بالنسبة للمؤسسات المدرجة في السوق المالي، كون فرنسا وإنجلترا من بين دول الاتحاد الأوروبي التي تبنت معايير المحاسبية الدولية، هذه الأخيرة تُطَبَّق على القوائم المالية المنفصلة والمجمعة للمؤسسات البريطانية المدرجة في السوق المالي، أما في فرنسا فتُطَبَّقُ معايير المحاسبة الدولية بصفة إجبارية على القوائم المالية المجمعة للمؤسسات المدرجة في السوق المالي، وتُطَبَّقُ بالخيار على القوائم المالية المجمعة للمؤسسات غير المدرجة في السوق المالي.

على عكس فرنسا وإنجلترا، لا تمتلك الجزائر تقاليد محاسبية تسمح لها بتطوير ممارسات محاسبية خاصة بها، مما أدى بها إلى تطبيق نظام محاسبي مستمد من النظام المحاسبي الفرنسي لأكثر من ثلاث عقود، الأمر الذي جعل الممارسة المحاسبية في الجزائر تعتمد على مثيلتها في فرنسا بشكل كبير. رغم ذلك، بادرت الجزائر إلى تكييف نظامها المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية، من خلال تبني "النظام المحاسبي المالي" بدء من 2010/01/01، هذا الأخير تتوافق أغلب تعليماته مع توصيات معايير المحاسبة الدولية.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن المؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي تطبق ممارسات محاسبية مصدرها معايير المحاسبة الدولية، مما يعني وجود تقارب كبير فيما يخص البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة لهذه المؤسسات في الدول الثلاث، غير أن هذه الأخيرة تختلف فيما بينها من حيث النظام الاقتصادي والقانوني، ومستوى نشاط وكفاءة أسواقها المالية، كما تختلف فيما بينها من حيث كثافة الاستثمارات غير الملموسة في المؤسسات، ومستوى اعتمادها على العناصر غير الملموسة. وعليه تم صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى تأثير المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي ؟

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة، تم تقسيمها إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي ؟

السؤال الفرعي الثاني: هل تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في تفسير القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي ؟

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تأثير المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية للمؤسسات الجزائرية والفرنسية والإنجليزية المدرجة في السوق المالي ؟

2.I -فرضيات البحث

انطلاقا من تساؤلات البحث تم تطوير الفرضيات بالاعتماد على الأدبيات السابقة، واستنادا للعلاقات المتوقعة بين مختلف المتغيرات.

1.2.I -الفرضية الأولى

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات.

من أجل اختبار الفرضية الأولى في بيئات الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

ف$_{1.1}$: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{2.1}$: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{3.1}$: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي.

2.2.I -الفرضية الثانية

تفسر المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة جزء من القيم السوقية للمؤسسات.

للتمكن من اختبار الفرضية الثانية في بيئات الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

ف$_{1.2}$: تفسر المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة جزء من القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{2.2}$: تفسر المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة جزء من القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{3.2}$: تفسر المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة جزء من القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي.

3.2.I -الفرضية الثالثة

تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التقليدية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات.

من أجل اختبار الفرضية الثالثة في بيئات الدراسة، تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

ف$_{1.3}$: تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التقليدية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الجزائرية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{2.3}$: تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التقليدية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي.

ف$_{3.3}$: تساهم المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة في زيادة قدرة المعلومات المحاسبية التقليدية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي.

3.I -أهداف البحث

تعتبر البدائل المحاسبية مركز اهتمام العمل المحاسبي الذي يهدف إلى إعداد وعرض القوائم المالية، لذا فإن المقاييس المحاسبية للعناصر غير المملموسة المنشورة في القوائم المالية، ما هي إلا محصلة للبدائل المحاسبية المتعلقة بها. وعليه كان الهدف من هذا البحث هو الوقوف على واقع العناصر غير الملموسة في القوائم المالية للمؤسسات، ومدى مساهمتها في إثراء قيمها السوقية، كما تهدف إلى تحليل أثرها على القيم السوقية للمؤسسات ومدى مساهمتها في تفسير هذه الأخيرة؛ وذلك في ثلاث بيئات اقتصادية وهي: الجزائر، فرنسا وإنجلترا.

4.I -أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية التي أصبحت تحضا بها العناصر غير الملموسة، باعتبارها "أصولا استراتيجية" بالنسبة للمؤسسة، والدور الذي أصبحت تلعبه البدائل المحاسبية في تكييف شكل ومحتوى القوائم المالية، باعتبارها أداة في يد المسيرين للتحكم في البيانات المحاسبية، عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة؛ إضافة إلى النقاشات

التي أثيرت في السنوات الأخيرة حول البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، بعد توجه العديد من الدول لتبني معايير المحاسبة الدولية، أو تكييف أنظمتها المحاسبية معها.

II -طريقة البحث

هدف البحث هو تحليل أثر البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة على القيم السوقية للمؤسسات، من خلال الوقوف على مدى ملاءمة مختلف بنود العناصر غير الملموسة المعترف بها في القوائم المالية لتقييم المؤسسات، وذلك على اعتبار أن هذه البنود ما هي إلا محصلة للبدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، فهي تستمد قيمها من نظام القياس والاعتراف المحاسبي، لذا يمكن القول أن هذه البنود تعتبر بمثابة "مقاييس محاسبية للعناصر غير الملموسة".

1.II-نموذج البحث

من أجل تحقيق هدف هذا البحث، يتطلب الأمر قياس مدى قدرة المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات، إضافة إلى فحص مدى قدرتها على زيادة قدرة المقاييس المحاسبية التقليدية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات، من خلال تشكيل نموذج قياسي مكون من ثلاث معادلات استنادا إلى مدخلين:

- **المدخل الأول:** يهدف إلى اختبار القدرة التفسيرية النسبية للعناصر غير الملموسة منفردة بالاعتماد على المعادلة (1) في الأسفل، هذه الأخيرة تتيح الحكم على قدرة المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات، وذلك في حالة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما.
- **المدخل الثاني:** يهدف إلى فحص القدرة التفسيرية الإضافية للعناصر غير الملموسة، من خلال تحديد مدى مساهمتها في تحسين القدرة التفسيرية للمقاييس المحاسبية التقليدية، بالاعتماد على المعادلتين (2) و(3) في الأسفل، والمقصود هنا بالمقاييس المحاسبية التقليدية هي: القيم الدفترية للمؤسسات كمقياس للمركز المالي، النتائج المحاسبية كمقياس للأداء المالي، والتدفقات النقدية كمقياس للسيولة.

تعتبر المعادلات (1)، (2) و(3) الموضحة في الأسفل المعادلات المكونة لنموذج البحث والمستخدمة لاختبار فرضياته، فانطلاقا من نموذج (Rees)، والذي يرتكز في الأساس على نموذج (Ohlson)، تم إضافة المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة، باعتبارها معلومات إضافية تتيح التنبؤ بالأرباح والتوزيعات المستقبلية أو تحسن من عملية التنبؤ بها، وذلك وفقا لاستنتاجات (Ohlson).

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 IIPA_{it} + \alpha_2 GWPA_{it} + \alpha_3 ADPA_{it} + \mu_{it} \quad (1)$$

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 CPPA_IM_{it} + \beta_2 RPA_AD_{it} + \beta_3 CFPA_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$P_{it} = \delta_0 + \delta_1 CPPA_{it} + \delta_2 RPA_{it} + \delta_3 CFPA_{it} + \delta_4 IIPA_{it} + \delta_5 GWPA_{it} + \delta_6 ADPA_{it} + \vartheta_{it} \quad (3)$$

حيث:

P_{it}: القيمة السوقية للمؤسسة i عند نهاية الفترة t.

$CPPA_{it}$: القيمة الدفترية للمؤسسة i عند نهاية الفترة t.

RPA_{it}: نتيجة الدورة الصافية للمؤسسة i خلال الفترة t.

$CFPA_{it}$: صافي التدفق النقدي للمؤسسة i خلال الفترة t.

$IIPA_{it}$: التثبيتات غير الملموسة (ماعدا الشهرة) للمؤسسة i عند نهاية الفترة t.

$GWPA_{it}$: فارق الاقتناء (الشهرة) للمؤسسة i عند نهاية الفترة t.

$ADPA_{it}$: مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة للمؤسسة i خلال الفترة t.

$CPPA_IM_{it}$: القيمة الدفترية بعد تخفيض العناصر غير الملموسة للمؤسسة i عند نهاية الفترة t.

RPA_AD_{it}: النتيجة الصافية بعد تخفيض مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة للمؤسسة i خلال الفترة t.

α_0، α_1، α_2، α_3: ثوابت عددية تمثل معاملات انحدار المعادلة (8.4).

β_0، β_1، β_2، β_3: ثوابت عددية تمثل معاملات انحدار المعادلة (9.4).

δ_0، δ_1، δ_2، δ_3، δ_4، δ_5، δ_6: ثوابت عددية تمثل معاملات انحدار المعادلة (10.4).

μ_{it}، ε_{it}، و3_{it}: متغيرات عشوائية.

يمكن تلخيص نموذج البحث في الشكل (1).

الشكل (1): ملخص نموذج البحث.

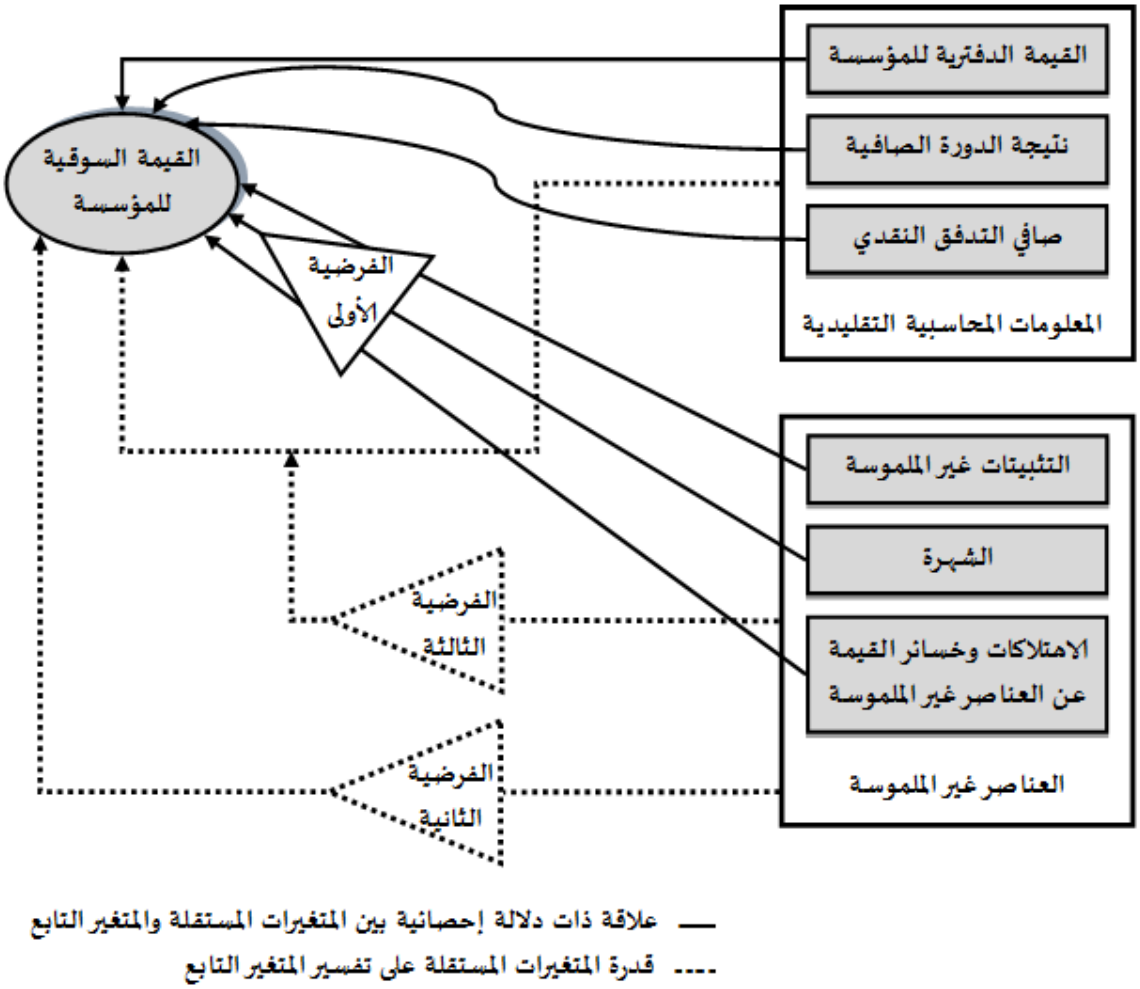

2.II-قياس المتغيرات

يتكون نموذج البحث من متغير تابع وثمانية متغيرات مستقلة، تم أخذ البيانات المتعلقة بها من القوائم المالية للمؤسسات، وبعد معالجتها إحصائيا اتضح أن البيانات الخام المتعلقة بجميع المتغيرات، باستثناء نتيجة الدورة وصافي التدفق النقدي لا تتوزع طبيعيا، وإنما لها تفرطح موجب وتأخذ شكل الدالة اللوغاريتمية، مما أثر سلبا في معنوية معادلات الانحدار، لذا فإن تحويل البيانات إلى اللوغاريتم الطبيعي يكون مناسبا. فرغم أن هذا الإجراء لم يؤثر كثيرا على النتائج، سواء من حيث طبيعة وقوة العلاقات الإحصائية، أو من حيث القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، إلا أنه سمح بتجاوز المشاكل المطروحة، حيث أصبحت البيانات تأخذ شكل التوزيع الطبيعي، كما أصبح النموذج معنويا، ويتوفر على شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى.

حسب (Herlin)[4]، فإن البيانات المالية والاقتصادية عموما تتميز في الغالب بوجود العديد من القيم الشاذة والمتطرفة، إضافة إلى وجود مستوى كبير من التشتت بين مختلف مفرداتها (الدول، المؤسسات، البنوك، الأسواق المالية، المعاملات... إلخ)، مما يؤثر سلبا وبشكل كبير في خاصية الطبيعية للبيانات، وقد انتقد (Herlin) بشدة اعتماد أغلب الدراسات والنماذج المالية على افتراض طبيعية التوزيع الاحتمالي للبيانات، واقترح ضرورة ربط البيانات المالية بمنحنى

لوغاريتمي (Reporter les données sur une échelle logarithmique)؛ وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الدراسات الحديثة التي اعتمدت على هذا الإجراء بغرض الحصول على بيانات تتوزع طبيعيا[5]. في الأخير، وبعد تبني هذا الإجراء، تم قياس جميع المتغيرات، باستثناء النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي وفق العلاقة الآتية:

$$V = LN(v) \qquad (4)$$

حيث:

V: المتغير المستخدم في التحليل.

v: المتغير الأصلي المحصل من القوائم المالية.

LN: اللوغاريتم الطبيعي.

3.II-منهج البحث

يعتبر المنهج الوصفي من خلال أسلوب المسح الإحصائي، المنهج المناسب للدراسات المهتمة بملاءمة المعلومات المحاسبية، عن طريق استقراء الواقع واختبار الفرضيات النظرية على جزء من المجتمع، بما يتيح تعميم النتائج المتوصل إليها، وهو ما يستدعي الاعتماد على الطريقة الإحصائية. ومن أجل ذلك تم اختيار مجموعة من المؤسسات في كل بيئة اقتصادية، وجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات من قوائمها المالية خلال فترة الدراسة، ثم دراسة العلاقة الإحصائية بين البيانات المحاسبية وقيم المؤسسات ممثلة في أسعار أسهمها، بالاعتماد على نموذج مكون من ثلاث معادلات للانحدار الخطي المتعدد، تم تطويرها انطلاقا من نموذج (Ohlson) لعام 1995؛ وتجدر الإشارة إلى أن تحليل البيانات، وتنفيذ مختلف الاختبارات الإحصائية تم باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

يمكن القول أن هذا البحث تتوافق في منطلقاتها مع التيار الإيجابي في المحاسبة، فليس هدفها البحث عن الأمثلية في الممارسات المحاسبية من خلال القياس والاستنباط (التيار المعياري)، وإنما توصيفها كما هي موجودة، وتحليل آثارها في تخصيص الموارد في السوق المالي، هذه الآثار تبرز في عدة مؤشرات كالأسعار والعوائد السوقية. كما تندرج ضمن الدراسات المحاسبية المرتكزة على السوق المالي، والمهتمة بملاءمة المعلومات المحاسبية للتقييم، بالاعتماد على مدخلي: دراسة القدرة التفسيرية النسبية، ودراسة القدرة التفسيرية الإضافية.

4.II-حدود البحث

1.4.II -الحدود المكانية

أجري البحث في ثلاث بيئات اقتصادية، وهي الجزائر وفرنسا وإنجلترا، حيث يتميز واقع المؤسسات ببعض الخصوصيات في كل بيئة، وتحديدا فيما يتعلق بالمحيط الاقتصادي والمؤسساتي ونظام الحوكمة والممارسات المحاسبية، حيث تعتبر الجزائر دولة نامية مقارنة بفرنسا وإنجلترا اللتين تعتبران من الدول أكثرا تقدما، كما يندرج نظام الحوكمة في إنجلترا ضمن النموذج التساهمي، أما في الجزائر وفرنسا فيندرج ضمن نموذج أصحاب المصالح، أما من ناحية الممارسة المحاسبية فتعتبر إنجلترا من رواد النموذج الأنجلوسكسوني، وتندرج كل من فرنسا والجزائر ضمن النموذج الأوروربي القاري.

2.4.II -الحدود الزمانية

يعتمد هذا النوع من الدراسات على فترات زمنية طويلة نسبيا، فحسب (Zeghal & Meloche)[6] فإن الارتباطات الضعيفة المسجلة بين المعلومات المحاسبية والمؤشرات السوقية في العديد من الدراسات، ترجع إلى الاعتماد على نماذج للتحليل في الأجل القصير. فالدراسات التي استندت إلى فترات طويلة، على غرار (Eston, Harris & Ohlson)[7] اللذين افترضوا أن زيادة فترة المشاهدة تؤدي إلى زيادة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية والمؤشرات السوقية، وقد توافقت نتائجهم مع هذه الفرضية حيث بلغ معامل التحديد 63% عند استخدامهم مدة 10 سنوات. وقد قمنا بإجراء هذا البحث خلال الفترة بين 2005 م و2013، لتكون مدة الدراسة هي تسع سنوات، وهي مدة كافية لإجراء دراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية. والسبب في اختيار هذه الفترة كونها الأنسب، حيث كانت بدايتها عام 2005، وهي نفس السنة التي بدأ فيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف المؤسسات الأوربية المدرجة في السوق المالي، أما نهايتها فكانت عام 2013، لأن القوائم المالية لدورة 2012 هي آخر ما أمكن الحصول عليه من المعلومات المحاسبية للمؤسسات.

II.5-تقسيمات البحث

بغرض إنجاز الدراسة، وتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها، تم تقسيمها إلى ثمانية فصول، حيث تعتبر الفصول الثلاثة الأولى فصولا نظرية، أما الفصول الخمسة الأخيرة فتعتبر فصولا تطبيقية. وقد خصص الفصل الرابع لتصميم الدراسة وعرض الإجراءات المنهجية للدراسة، أما باقي الفصول التطبيقية فقد خصصت لعرض النتائج، باستثناء الفصل الثامن الذي خصص لمناقشة نتائج الدراسة.

- الفصل الأول: الإطار النظري للبدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، وتناول الإطار النظري للبدائل المحاسبية، ودور الاتجاه الإيجابي في تفسيرها، والبدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة.
- الفصل الثاني: البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في الممارسة المحاسبية، والذي تضمن البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في بيئات الدراسة وفي معايير المحاسبة الدولية، وتوضيح أهم جوانب قصور النظرة المحاسبية للعناصر غير الملموسة، والبدائل المتاحة لتجاوزها.
- الفصل الثالث: البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة وقيمة المؤسسة، والذي تناول الإطار النظري للعلاقة بين المعلومات المحاسبية، بشكل عام، والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، بشكل خاص، من جهة، والقيمة السوقية للمؤسسة من جهة أخرى.
- الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والذي هدف إلى عرض نموذج الدراسة، وتوضيح إطارها العملي.
- الفصل الخامس: دور القياس المحاسبي للعناصر غير الملموسة في تقييم المؤسسات، وهو فصل تطبيقي كان الهدف منه اختبار الفرضيتين الأولى والثانية في بيئات الدراسة.
- الفصل السادس: ملاءمة المقاييس المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات، وهو فصل تطبيقي كان الهدف منه دراسة العلاقة بين المعلومات المحاسبية التقليدية قبل العناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات.
- الفصل السابع: أثر العناصر غير الملموسة على ملاءمة المقاييس المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات، وهو فصل تطبيقي أيضا كان الهدف منه اختبار الفرضية الثالثة في بيئات الدراسة.
- الفصل الثامن: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات ونتائج الدراسات السابقة، وقد تضمن تلخيصا لنتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها، إضافة إلى عرض إسهامات الدراسة ومقترحاتها وآفاقها.

III-الخلاصة

III.1-نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة، والتي يمكن عرضها من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، وذلك استنادا إلى بيئات الدراسة.

III.1.1 -نتائج الدراسة المتعلقة بالبيئة الجزائرية

اتضح من نتائج الدراسة أن مساهمة العناصر غير الملموسة المعترف بها محاسبيا (التثبيتات غير الملموسة) في قيم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر ضعيفة جدا، لم تتعدى نسبة 1% في المتوسط، خلال جميع سنوات الدراسة، كما أن العناصر غير الملموسة غير المعترف بها محاسبيا تؤثر سلبا في قيم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث كانت القيم الدفترية للمؤسسات أكبر بكثير من قيمها السوقية.

أثبتت نتائج الدراسة ملاءمة التثبيتات غير الملموسة لتقييم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، نظرا لوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المقاييس المحاسبية للتثبيتات غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، وهو ما يتوافق مع **الفرضية الفرعية (ف1.1)**؛ غير أن القدرة التفسيرية للتثبيتات غير الملموسة كانت ضعيفة،

حيث تبين أنها تفسر ما مقداره 24% فقط من التغيرات التي مست القيم السوقية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، ورغم ذلك تم قبول **الفرضية الفرعية (ف$_{1.2}$)**.

أثبتت نتائج الدراسة عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التقليدية (قبل العناصر غير الملموسة) لتقييم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تبين عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الدفترية بعد تخفيض التثبيتات غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، وأن القيم الدفترية بعد تخفيض التثبيتات غير الملموسة تفسر ما مقداره 2,5% فقط من التغيرات التي مست القيم السوقية للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة.

حسب نتائج الدراسة فإن التثبيتات غير الملموسة لم تؤثر إطلاقا في ملاءمة المعلومات المحاسبية لتقييم المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث لم يتم رصد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الدفترية للمؤسسات الجزائرية وقيمها السوقية خلال فترة الدراسة، سواء قبل أو بعد التثبيتات غير الملموسة؛ وبناء على ذلك تم رفض **الفرضية الفرعية (ف$_{1.3}$)**.

الشكل (2): ملخص نتائج الدراسة في البيئة الجزائرية.

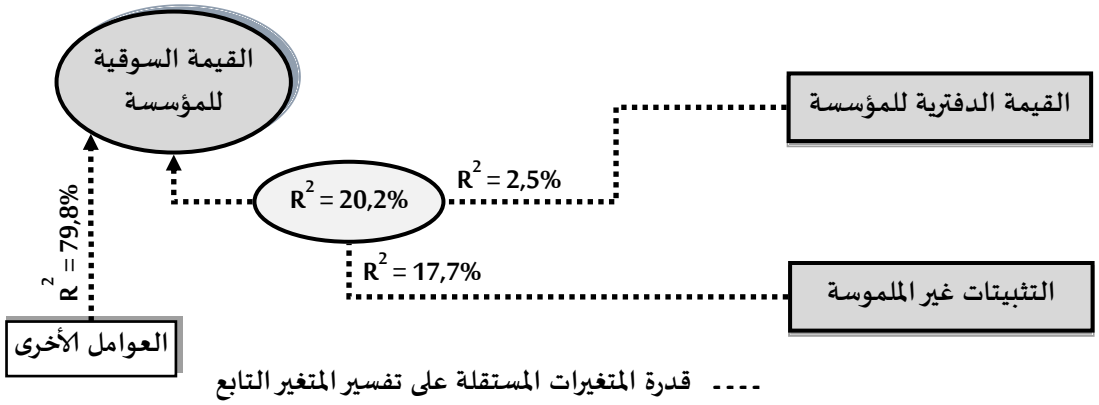

2.1.III -نتائج الدراسة المتعلقة بالبيئة الفرنسية

حسب نتائج الدراسة فإن العناصر غير الملموسة المعترف بها كأصول تساهم بشكل كبير في قيم المؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي، حيث تمثل نصف القيم السوقية للمؤسسات في المتوسط، كما تمثل أكثر من 60% في المتوسط من القيم الدفترية للمؤسسات، وقد كانت الشهرة أكثر مساهمة في قيم المؤسسات الفرنسية، مقارنة بالتثبيتات غير الملموسة الأخرى. أما العناصر غير الملموسة غير المعترف بها في القوائم المالية فكانت مساهمتها في القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية أقل، بلغت حوالي 25% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

وفقا للنتائج فإن العناصر غير الملموسة كانت ملائمة لتقييم المؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي خلال فترة الدراسة، حيث تبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التثبيتات غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الشهرة والقيم السوقية للمؤسسات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، وهذا ما يؤكد **الفرضية الفرعية (ف$_{2.1}$)**. كما تبين أن العناصر غير الملموسة مجتمعة تفسر جزء مهما من التغيرات التي مست القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي، حيث بلغت قدرتها التفسيرية 39,7% في المتوسط خلال فترة الدراسة؛ علما

أن الشهرة كانت أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية، تليها التثبيتات غير الملموسة، ثم مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة؛ وقد سمحت هذه النتائج بتأكيد **الفرضية الفرعية (ف$_{2.2}$)**.

أشارت النتائج إلى ملاءمة المعلومات المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي، حيث وجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيم الدفترية للمؤسسات بعد تخفيض العناصر غير الملموسة وقيمها السوقية، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النتائج الصافية قبل الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات. كما تبين أن المعلومات المحاسبية التقليدية أكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات الفرنسية مقارنة بالعناصر غير الملموسة، حيث تجاوزت القدرة التفسيرية المشتركة لكل من القيم الدفترية للمؤسسات بعد تخفيض العناصر غير الملموسة، والنتائج الصافية قبل الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة، 50% خلال كل سنوات الدراسة؛ وقد كانت القيم الدفترية بعد تخفيض العناصر غير الملموسة أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الفرنسية.

أشارت النتائج أيضا إلى وجود تأثير مهم للعناصر غير الملموسة في ملاءمة المعلومات المحاسبية لتقييم المؤسسات الفرنسية المدرجة في السوق المالي، فرغم أنها لم تؤثر في العلاقة بين التدفقات النقدية والقيم السوقية للمؤسسات، التي كانت غير معنوية قبل وبعد العناصر غير الملموسة، إلا أنها أثرت سلبا في العلاقة بين النتائج الصافية والقيم السوقية للمؤسسات، التي عرفت تراجعا بعد إدراج العناصر غير الملموسة، وكان تأثيرها موجبا في العلاقة بين القيم الدفترية للمؤسسات وقيمها السوقية، التي أصبحت أكثر قوة بعد العناصر غير الملموسة؛ كما أنها ساهمت بشكل كبير في زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات خلال فترة الدراسة، مما يؤكد **الفرضية الفرعية (ف$_{2.3}$)**.

الشكل (3): ملخص نتائج الدراسة في البيئة الفرنسية.

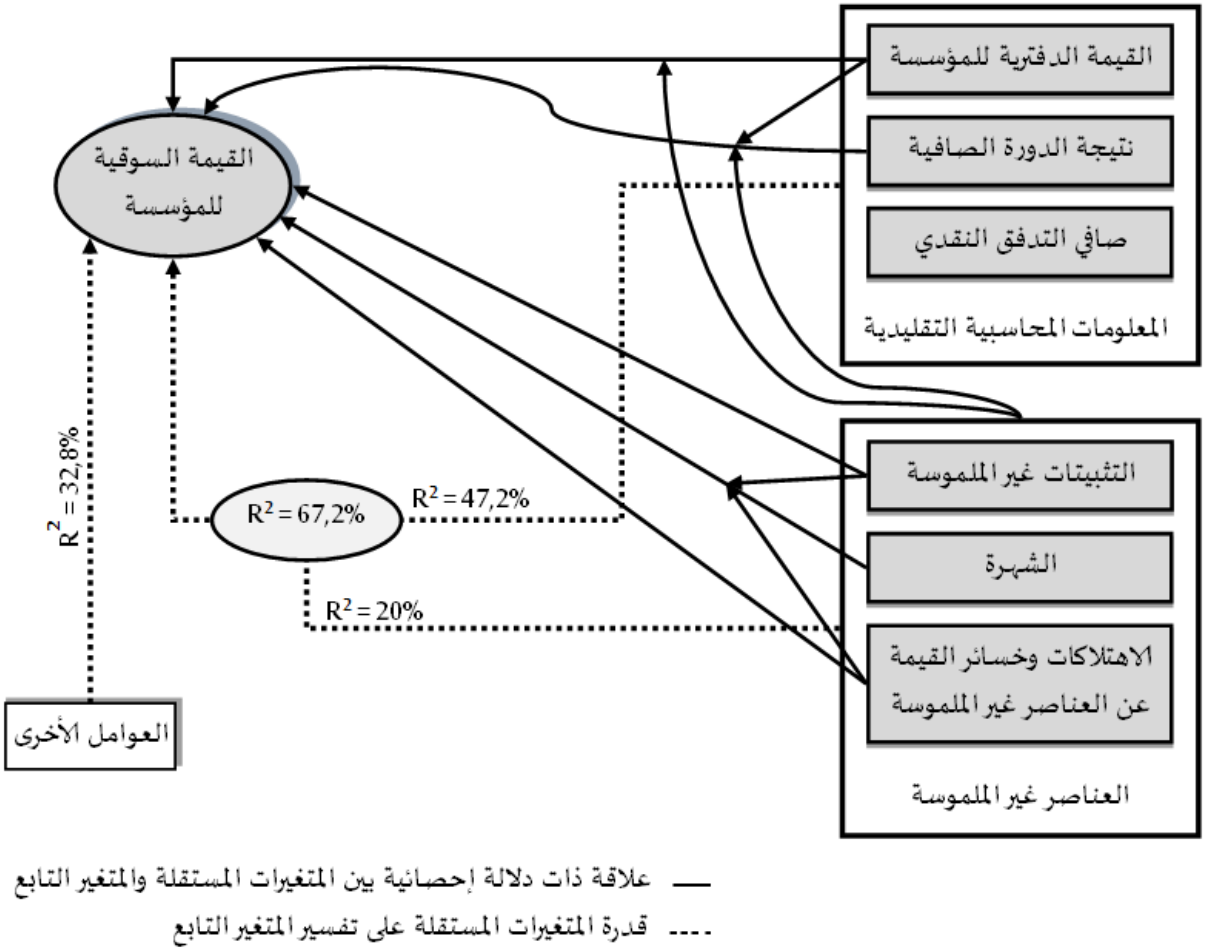

3.1.III -نتائج الدراسة المتعلقة بالبيئة الإنجليزية

حسب النتائج فإن حصة العناصر غير الملموسة المعترف بها محاسبيا في القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية كانت متوسطة، حيث لم تتعدى حصة التثبيتات غير الملموسة والشهرة معا 30% في المتوسط، غير أن مساهمتها في القيم الدفترية للمؤسسات كانت جد معتبرة، بلغت 70%، وقد بلغت قيمة الشهرة ضعف الأصول غير الملموسة الأخرى. أما العناصر غير الملموسة غير المعترف بها محاسبيا، فقد بلغت مساهمتها في القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية بحوالي 63% في المتوسط خلال فترة الدراسة، مما يعني أن الجزء الأكبر من قيم المؤسسات الإنجليزية والمقدر بحوالي الثلثين يعتبر غير مرئي.

أثبتت النتائج ملاءمة العناصر غير الملموسة لتقييم المؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي، حيث وجدت علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأصول غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الشهرة والقيم السوقية للمؤسسات، في حين لم تسجل أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات؛ وعلى هذا الأساس تم تأكيد **الفرضية الفرعية (ف$_{3.1}$)** جزئيا. كما تبين أن الأصول غير الملموسة والشهرة يفسران معا ما مقداره 14,2% في المتوسط من التغيرات التي مست القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية خلال فترة الدراسة، وقد كانت الأصول غير الملموسة أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات مقارنة بالشهرة؛ وهو ما سمح بتأكيد **الفرضية الفرعية (ف$_{3.2}$)**.

أثبتت النتائج ملاءمة المعلومات المحاسبية التقليدية لتقييم المؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي خلال فترة الدراسة، حيث تم تسجيل علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيم الدفترية للمؤسسات بعد تخفيض العناصر غير الملموسة وقيمها السوقية، وعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النتائج الصافية قبل الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة والقيم السوقية للمؤسسات، أما العلاقة بين التدفقات النقدية والقيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية فكانت غير معنوية إحصائيا. وعلى غرار المؤسسات الفرنسية أثبتت النتائج أن المعلومات المحاسبية التقليدية أكثر ملاءمة لتقييم المؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي، مقارنة بالعناصر غير الملموسة، حيث تجاوت قدرتها التفسيرية 45% خلال جميع سنوات الدراسة، وكانت النتائج الصافية قبل الاهتلاكات وخسائر القيمة عن العناصر غير الملموسة أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية للمؤسسات.

أكدت النتائج وجود تأثير ضعيف للعناصر غير الملموسة في ملاءمة المعلومات المحاسبية لتقييم المؤسسات الإنجليزية المدرجة في السوق المالي خلال فترة الدراسة، فرغم أنها أدت إلى زيادة ملموسة في قوة العلاقة بين القيم الدفترية للمؤسسات وقيمها السوقية، إلا أنها أدت إلى زيادة طفيفة في قوة العلاقة بين النتائج الصافية والقيم السوقية للمؤسسات، ولم تؤثر إطلاقا في العلاقة بين التدفقات النقدية والقيم السوقية للمؤسسات، التي كانت غير معنوية قبل وبعد العناصر غير الملموسة، كما أنها لم تؤثر كثيرا في قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير القيم السوقية للمؤسسات الإنجليزية، التي شهدت زيادة غير مهمة بعد إدراج العناصر غير الملموسة؛ وعليه تم رفض **الفرضية الفرعية (ف$_{3.3}$)**.

الشكل (4): ملخص نتائج الدراسة في البيئة الإنجليزية.

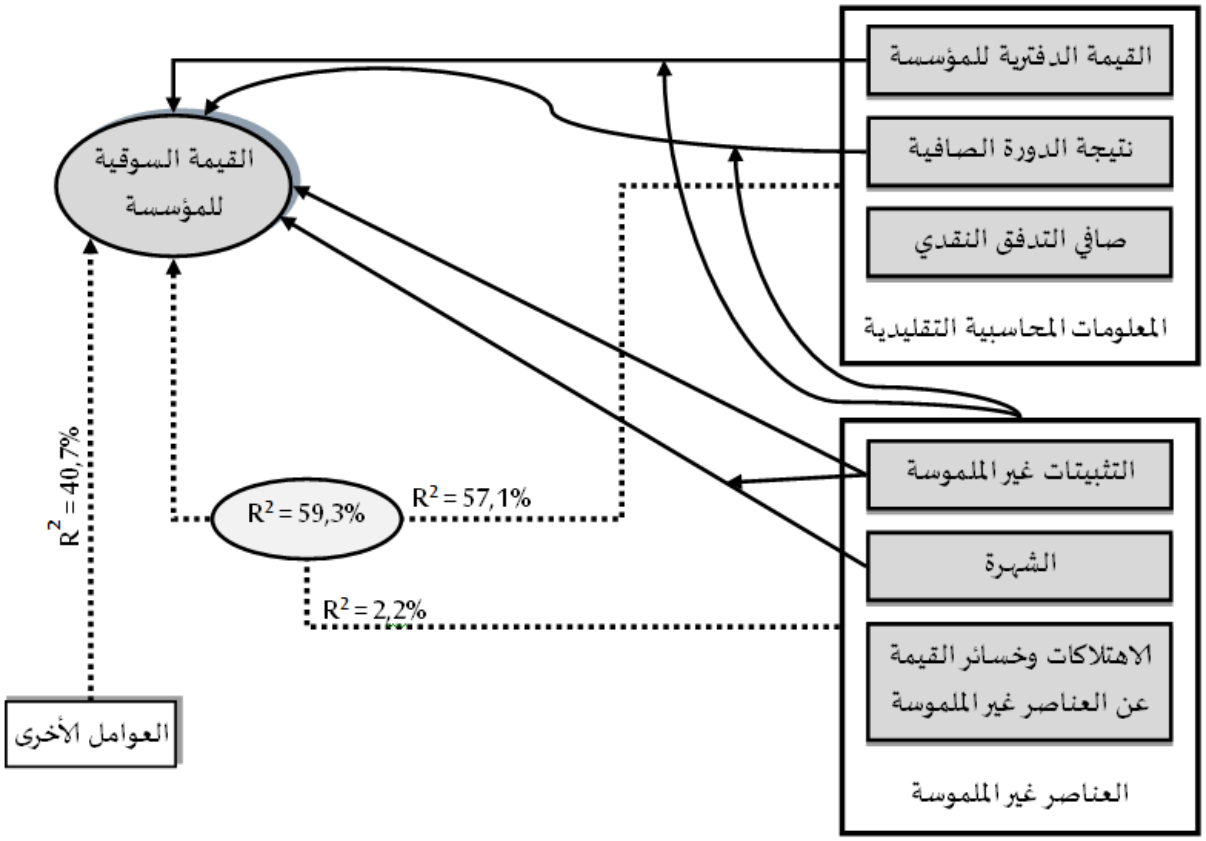

2.III-مقترحات البحث

انطلاقا من النتائج تم تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تعزيز مكانة العناصر غير الملموسة ضمن سياسة الاتصال الخارجي للمؤسسات، بهدف زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية ومنفعتها. وتتمحور مختلف المقترحات حول ضرورة تركيز المعلومات المتعلقة بالعناصر غير الملموسة ضمن القوائم المالية والتفسيرات الملحقة بها، وضمن مختلف آليات الاتصال المالي للمؤسسات، ودعم هذه الآليات من خلال تبني سياسة للاتصال غير المالي الذي يتجاوز الإفصاح الإجباري، بغرض الإفصاح الطوعي عن العناصر غير الملموسة. وهذه المقترحات لا تعتبر حلا نهائيا لمشكلة عدم قدرة الممارسات المحاسبية المعاصرة على استيعاب العديد من البنود غير الملموسة، وإنما هي مجرد إرشادات عامة توضح مختلف أبعاد هذه المشكلة.

1.2.III –الاعتراف بالعناصر غير الملموسة وقياسها ضمن القوائم المالية

من الصعب اقتراح بدائل جديدة للاعتراف بالعناصر غير الملموسة في القوائم المالية وقياسها، لأن هذا العمل الدقيق يتطلب دراسة منفصلة، كما يتطلب تظافر جهود السلطات والمهنيين والباحثين، لذا سوف نحاول تقديم بعض الاقتراحات حول الجوانب التي تستدعي إعادة النظر.

- نظرا لدور العناصر غير الملموسة في تقييم المؤسسات ومساهمتها في تفسير قيمها، فإن الأمر يتطلب من الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية تطوير بدائل محاسبية تتيح الاعتراف ببعض العناصر غير الملموسة ضمن القوائم المالية لزيادة ملاءمتها، لكن ذلك يتطلب تطوير طرق تسمح بقياسها بشكل موثوق.

- إلزام المؤسسات بضرورة الاعتراف بالعناصر غير الملموسة المطورة داخليا كأصول، فالمشاكل المطروحة فيما يخص هذه البنود لا تختلف كثيرا عن المشاكل المطروحة فيما يخص التطوير الداخلي للعناصر الملموسة، لكن رغم ذلك يتم الاعتراف بهذه الأخيرة كأصول، على عكس العناصر غير الملموسة المطورة داخليا التي يتم إدراجها كمصاريف جارية في الدورة التي حدثت فيها. أما فيما يخص بعض الممارسات المحاسبية المعاصرة التي تتيح إدراج بعض البنود كأصول، على غرار القواعد الفرنسية فيما يخص مصاريف التطوير، البرمجيات، ومواقع الإنترنيت...إلخ، فإن الشروط المطلوبة من أجل ذلك لا تتوفر في أغلب عمليات التطوير الداخلي للعناصر غير الملموسة، لذا فإن الأمر يتطلب في البداية مراجعة هذه الشروط. أما فيما يخص مشكلة صعوبة فصل المصاريف المرتبطة بتطوير كل بند على حدا، ففي هذه الحالة يمكن السماح للمؤسسات بالاعتراف بالعناصر غير الملموسة المطورة داخليا وإدراجها ضمن بند واحد، أما إذا كان من الصعب فصل المصاريف المرتبطة بالتطوير الداخلي للعناصر غير الملموسة عن المصاريف المرتبطة بتطوير العناصر الملموسة أو المشاريع الأخرى، فيمكن السماح للمؤسسات الاعتماد على إحدى طرق تخصيص الأعباء المعروفة.
- تقضي طريقة تدني القيمة وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) بضرورة تحميل كل الجزء المتبقي من خسارة القيمة على الشهرة، وهو الجزء الذي لا يمكن تحميله لبعض الأصول مهما كانت طبيعتها (مالية، ملموسة أو غير ملموسة) لكون قيمها المحاسبية الصافية أقل من مبلغ الخسارة التي شهدتها، وذلك عند استخدام طريقة الوحدات المولدة للنقدية. وهذه المعالجة يمكن أن ينتج عنها تحميل الشهرة بما يتجاوز التدهور الذي حصل في قيمتها، لذا من الأفضل أن يتم معالجة تدني قيم التثبيبات في حالة استخدام طريقة الوحدات المولدة للنقدية بشكل منفصل بالنسبة لمختلف البنود.
- تقضي طريقة تدني القيمة وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 36) بعدم إمكانية استرجاع خسائر القيمة، التي سبق إدراجها للشهرة والعناصر غير الملموسة ذات المدة النفعية غير المحددة، مما لا يتيح أخذ بعض الأحداث الاقتصادية بعين الاعتبار، لذا من الأفضل السماح باسترجاع خسائر القيمة التي سبق إدراجها للشهرة والعناصر غير الملموسة ذات المدة النفعية غير المحددة.

2.2.III -تعزيز الإفصاح الإجباري عن العناصر غير الملموسة ضمن القوائم المالية

تعتبر التفسيرات الملحقة بالقوائم المالية من بين الحلول المتاحة لسد الفجوة بين بنود العناصر غير الملموسة المعترف بها في القوائم المالية الأساسية، والعناصر غير الملموسة بمفهومها الموسع، مما يساهم في سد الفجوة بين القيم الدفترية للمؤسسات وقيمها السوقية، لذا يتطلب الأمر من الهيئات المصدرة للمعايير المحاسبية، ضبط الإفصاحات المتعلقة بالعناصر غير الملموسة، خصوصا وأننا لمسنا نقصا فادحا في هذا المجال بالنسبة للممارسات المحاسبية التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، وبالنسبة للقوائم المالية للمؤسسات المدروسة.

- الإفصاح بشكل منفصل عن العناصر غير الملموسة المقتناة من الغير، والعناصر غير الملموسة المحصل عليها في عمليات الاندماج، والعناصر غير الملموسة المطورة داخليا، والإفصاح عن التغيرات التي حدثت في كل صنف خلال الدورة وأسبابها وأثرها على المركز المالي وأدء المؤسسة.
- الإفصاح بشكل منفصل عن المصاريف غير الملموسة المعترف بها كأعباء جارية، وتقديم معلومات فيما يخص مبلغ هذه المصاريف، طبيعتها، المشاريع التي استنفذت فيها، وتقديم المبررات التي جعلت المؤسسة تعترف بها ضمن حساب النتيجة، وتقدير قيمتها في حالة ما إذا تم الاعتراف بها كأصول ضمن الميزانية.
- الإفصاح بشكل منفصل عن المصاريف غير الملموسة المعترف بها كأصول ضمن الميزانية، وتقديم معلومات فيما يخص مبلغ هذه المصاريف، مدتها النفعية، طبيعتها، والمشاريع أو الأصول التي استنفذت فيها، وتقديم المبررات التي جعلت المؤسسة تعترف بها كأصول.

- الإفصاح عن طرق التخصيص المستخدمة لتوزيع المصاريف غير الملموسة بين مختلف الأصول أو المشاريع، في حالة صعوبة فصل المصاريف المستنفذة لتطوير كل أصل أو مشروع.
- الإفصاح بشكل منفصل عن العوامل التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تصنيف البنود إلى: عناصر غير ملموسة ذات مدة نفعية محددة، وعناصر غير ملموسة ذات مدة نفعية غير محددة.
- الإفصاح بشكل منفصل عن المدة النفعية المعتمدة لكل بند من العناصر غير الملموسة ذات المدة النفعية المحددة، وأسلوب الاهتلاك المستخدم، ومخصص الاهتلاك، ومخصص خسارة القيمة خلال الدورة، والأسس المستخدمة لحسابها، والشيء نفسه في حالة استرجاع خسارة القيمة.
- الإفصاح بشكل منفصل عن خسائر القيمة التي حدثت خلال الدورة بالنسبة للعناصر غير الملموسة ذات المدة النفعية غير المحددة والشهرة، والأسس المستخدمة لحسابها، وبالنسبة للشهرة تحديد فيما إذا كانت هذه الخسائر تخص الشهرة في حد ذاتها أو تخص أصولا أخرى.

III. 3.2 -تبني سياسة للاتصال بغرض الإفصاح الطوعي عن العناصر غير الملموسة

من أجل دعم الإفصاح الإجباري عن العناصر غير الملموسة، فإن المؤسسات ملزمة بتبني سياسة للاتصال الخارجي، الذي يتجاوز الاتصال المالي (Communication extra-financier)، بهدف عرض معلومات غير محاسبية، كمية ونوعية عن العناصر غير الملموسة، والتي لا يمكن تقديم أي إفصاحات عنها في القوائم المالية الأساسية والتفسيرات الملحقة بها، وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات:

- تقديم معلومات ضمن التفسيرت الملحقة بالقوائم المالية، مكملة للمعلومات المفروضة بموجب الإفصاح الإجباري، حتى وإن كانت هذه المعلومات تتعلق ببنود غير واردة في القوائم المالية.
- تقديم معلومات غير مالية عن العناصر غير الملموسة ضمن التقارير الأخرى بخلاف القوائم المالية، كالتقارير السنوية، التقارير المالية، تقارير التسيير، تقارير النشاط... إلخ.
- الإفصاح عن العناصر غير الملموسة بالاعتماد على نماذج القياس والإفصاح المقترحة من طرف العديد من الهيئات والكتاب في المجال، على غرار: معامل القيمة الفكرية المضافة، بطاقة الأداء المتوازن، نموذج المستكشف لرأس المال الفكري، مؤشر رأس المال الفكري (IC-Index)، دليل العناصر غير الملموسة؛ نموذج (Chen & al.)، قائمة رأس المال الفكري (Intellectual Capital Statement)... إلخ. كما يمكن تكليف فرق عمل متخصصة، سواء كانت داخلية أو خارجية، من أجل تطوير نماذج تهدف إلى قياس وإدارة العناصر غير الملموسة والإفصاح عنها.

III.3-آفاق البحث

رغم أهمية هذه الدراسة في إثراء النقاش حول ملاءمة العناصر غير الملموسة لتقييم المؤسسات، سواء فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية، أو النتائج المتوصل إليها، إلا أننا لم نتمكن من معالجة جميع الإشكالات التي يثيرها هذا الموضوع، كما أن النتائج المتوصل إليها تثير مجموعة من التساؤلات الأخرى، لذا يمكن تحديد بعض المواضيع البحثية المكملة لهذه الدراسة، أو التي يمكن معالجتها انطلاقا من النتائج المتوصل إليها.

- العوامل المحددة لتبني البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في مختلف البيئات الاقتصادية، فمسيري المؤسسات عند تبنيهم لبديل محاسبي معين سوف يراعون مجموعة من الاعتبارات، وبغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، وخصوصا إذا تعلق الأمر بالعناصر غير الملموسة.
- العلاقة بين خصائص المؤسسات واختيار البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في مختلف البيئات الاقتصادية، فاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية يختلف حسب طبيعة كل مؤسسة وظروفها، وخصوصا فيما يتعلق بالحجم، قطاع النشاط، البيئة الاقتصادية، النظام المحاسبي... إلخ.

- تصنيف الممارسات المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة المتاحة في مختلف الأنظمة المحاسبية في العالم، وتحديد الاختلافات الموجودة فيما بينها وأسبابها.
- أثر تغيير الأنظمة المحاسبية على ملاءمة المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة لتقييم المؤسسات في مختلف البيئات الاقتصادية.
- أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في مختلف البيئات الاقتصادية على ملاءمة المقاييس المحاسبية للعناصر غير الملموسة لتقييم المؤسسات.
- العوامل المحددة للفجوة بين القيم السوقية للمؤسسات وقيمها الدفترية، فرغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنها لم تحدد العوامل المحددة لهذه الفجوة ودور العناصر غير الملموسة في سدها.
- تطوير بدائل محاسبية لقياس العناصر غير الملموسة والاعتراف بها في القوائم المالية، انطلاقا من نقاط الضعف في البدائل التي تتيحها الممارسة المحاسبية.
- تطوير نماذج غير مالية لقياس العناصر غير الملموسة وإدارتها، تتجاوز القياس المحاسبي، وذلك لدعم سياسة الاتصال المالي للمؤسسات.
- دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في إدارة البيانات المحاسبية، بالاعتماد على مختلف التقنيات التي تناولتها الأدبيات، على غرار: إدارة الأرباح، تمهيد الأرباح، غسيل القوائم المالية، المحاسبة الاندفاعية، المحاسبة الإبداعية...إلخ.
- قياس مستوى الإفصاح الإجباري عن المعلومات المتعلقة بالعناصر غير الملموسة في القوائم المالية، ومدى ملاءمة هذه المعلومات لتقييم المؤسسات.
- قياس مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المتعلقة بالعناصر غير الملموسة (التقارير المالية، تقارير التسيير، تقارير النشاط... إلخ)، ومدى ملاءمة هذه النوع من الإفصاح لتقييم المؤسسات.

-الإحالات والمراجع

[1] أنظر: عادل حرحوش المفرجي وأحمد علي صالح (2008)، ***رأس المال الفكري: طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه***، الطبعة الثانية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص. 14.

[2] مثلا: إنشاء "مرصد العناصر غير الملموسة" (L'Observatoire de l'Immatériel) بفرنسا عام 2007 .

[3] Karl-Erik Sveiby (2010), ***Methods for Measuring Intangible Assets***, Available at: http://www.sveiby.com/articles/IntangibleMethods.htm [See on: 26/06/2013].

[4] Voir : le 1er et le 2e chapitre du Philippe Herlin (2010), Op.cit., p : 73-121.

[5] يمكن العودة إلى:

- Michalis Glezakos & al. (2012), The Impact of Accounting Information on Stock Prices: Evidence from the Athens Stock Exchange, ***International Journal of Economics and Finance***, Vol. 04, N°. 02, p. 59.
- Alex Edmans (2011), Does the stock market fully value intangibles? Employee satisfaction and equity prices, ***Journal of Financial Economics***, Vol. 101, p. 629.
- Dominique Dufour & Ahmed Zemzem (2005), Activation des frais de R&D : le cas des entreprises françaises cotées sur le Nouveau Marché, ***26e congrès de L'AFC sur le thème : Comptabilité et connaissances***, France, p. 18.
- Elisabeth Dedman & al. (2009), Accounting, Intangible Assets, Stock Market Activity, and Measurement and Disclosure Policy-Views from the U.K., ***ABACUS: A Journal Accounting, Finance and Business Studies***, Vol. 45, N°. 03, p. 322.

[6] Voir : Daniel Zeghal & Hélène Meloche (1992), L'utilité des données comptables dans les décisions de placement, ***Revue FINECO***, Vol. 2, Iss. 1, p. 14.

[7] Check: Peter D. Easton, Trevor S. Harris & James A. Ohlson (1992), Aggregate Accounting Earnings Can Explain Most of Security Returns: The Case of Long Event Windows, ***Journal of Accounting and Economics***, Vol. 15, Iss. 2-3, pp. 119-142.